



كلمة رئيس "الهيئة المنظمة للاتصالات" (TRA) ومديرها التنفيذي
الدكتور كمال شحاده

في اللقاء الذي دعت إليه الهيئة حول إنجازاتها وخططها المستقبلية
تحت عنوان
"خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان"

في مركز "بيال"
يوم الأربعاء الواقع فيه 27 آب 2008

معالي وزير الاتصالات جبران باسيل،
معالي الوزير مروان حماده،
أصحاب المعالي والسعادة،
ممثلي الصحافة ووسائل الإعلام،
أيها الحفل الكريم،

بمناسبة إطلاق هذا اللقاء بعنوان "خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان"، أودّ باسم "الهيئة المنظمة للاتصالات"، أن أرحّب بكم أفضل ترحيب، وأن أعرب عن خالص تقديري لحضوركم معنا اليوم.

كما أودّ أن أغتنم المناسبة لأشكر تلك الحكومة التي قدّر لها أن تكون السلطة التنفيذية التي أدخلت قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطني في مرحلة إعادة هيكلة وتحريره، من خلال تعيينها مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" (شباط 2007)، وتأمينها الاحتياجات الضرورية لتأسيسها وانطلاقها وإطلاقها عملية تحرير هذا القطاع الحيوي.

وأودّ أيضاً أن أخصّ بالشكر معالي الوزير مروان حمادة، على الدور المهم الذي اضطلع به في هذا السياق، والذي دعم مبادراتنا على الدوام بالرغم من الظروف القاسية التي كان البلد يكابدها في تلك الفترة.

لا أستطيع إلا أن أعبر عن خالص تقديري لما وردّ في البيان الوزاري لحكومة الإرادة الوطنية الجامعة، التي نالت ثقة المجلس النيابي بأغلبية كبيرة، من اعتبارها قطاع الاتصالات محركاً أساسياً للاقتصاد الوطني، يسهم في تعزيز الإنماء المتوازن، وتشديدها على الالتزام بتحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق أمام الاستثمار الخاص وأمام المنافسة، مع تعهدها حماية حقوق المستهلكين.

وهنا، أوجّه تنويهاً خاصاً إلى معالي وزير الاتصالات جبران باسيل، الذي أبدى، خلال فترة وجيزة من توليه مقاليد الوزارة، دينامية عالية في التعاطي مع مختلف الملفات المطروحة أمامه في هذا المجال، والذي لا يدخر أي جهد لمواظرتنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها معاً، ونأمل أن يؤدي التعاون الوثيق بيننا إلى إنجاز الكثير مما جاء في البيان الوزاري من أهداف طموحة.

ولا يفوتني أن أشير إلى الدور الإيجابي المؤثر والمميز الذي تقوم به وسائل الإعلام، مكتوبة ومرئية ومسموعة. والهيئة تعتبر نفسها معنية بتمتين أواصر علاقتها مع الإعلاميين، لا سيّما الإعلاميين الاقتصاديين، لجهة توضيح طبيعة مهمّاتها، وتقديم الصورة الحقيقية والإيجابية عن تحرير سوق الاتصالات والمنافع الناتجة منه.

ضيوفنا الكرام،
سيداتنا سادتي،

إننا نعتقد أن مسؤولية تاريخية ملقاة اليوم على عاتق معالي الوزير باسيل، كما على الحكومة مجتمعة، فهي التي أكدت في بيانها الوزاري أنها سوف تكون حكومة فاعلة لا مرحلية وحسب، وإذا ما قدّر لها تطبيق ما ورد في بيانها، فسوف تترك أثراً إيجابياً كبيراً في مستقبل قطاع الاتصالات والاقتصاد الوطني.

إن اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسألتان تحتلان المرتبة الأولى في سلم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، التي يبقى دورها فاعلاً في الإصلاحات الهيكلية لتحرير السوق، خصوصاً وأن الهيئة المنظمة جاهزة ومستعدة تمام الاستعداد للتنفيذ الفوري.

إن لبنان، الذي كان بلداً يتصدر كل دول المنطقة مستوىً في ميدان الاتصالات قد أصبح اليوم في ذيل اللائحة. فعلى سبيل المثال التعداد لا الحصر معدلات الاختراق المتدنية (فهي لا تتخطى 20% في سوق الهاتف الثابت، و 30 % في سوق الهاتف الخليوي)، و عدد و نوعية الخدمات المتوفرة، و تأخير في تقديم خدمات جديدة، و نسبة السعر على الجودة.

لقد تأكلت الشبكات المتوفرة بسبب قلة الاستثمار وضعف المنافسة، وفي غياب خدمات متطورة، بتنا نعاني نوعية متدنية بأسعار مرتفعة، عوضاً أن نتمتع بنوعية مرتفعة وأسعار منخفضة. وفي غياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع، بات السؤال المطروح اليوم هو:

هل بإمكاننا الانتقال سريعاً بلبنان من موقعه الحالي إلى مركز الصدارة الذي كان يحتله سابقاً، اعتماداً على شبكات اتصالات حديثة ومتطورة؟ هل بإمكاننا اجتذاب الاستثمارات بمئات ملايين الدولارات، وخلق آلاف من فرص العمل للشباب اللبناني؟

بإمكان الهيئة أن تُجيبكم بنعم، بإمكاننا تحقيق ذلك، لأننا نملك خطة واضحة، مبنية على تجارب عالمية ومخصصة نطرحها عليكم اليوم بخطوطها العريضة بعد أن كنا قد نشرناه للاستشارات العامة في نيسان 2008 تحت عنوان "برنامج تحرير قطاع الاتصالات"، لكن الهيئة، وحدها، برغم الجهود الجبارة التي قامت وتقوم بها، تحتاج إلى دعم الجميع، وإلى شروط موضوعية يتوجب تأمينها من قبل كافة الشركاء.

بإمكان الهيئة أن تعدكم أنه، خلال 2-3 أشهر من البدء بتنفيذ هذه الخطة، ستلمسون الفرق بالنوعية، وبالسعر. كما أن خلال سنتين كحد أقصى، ستتطور الشبكات، وبالتالي، ستتوسع الخدمات المتوفرة، والساعات التي تحصلون عليها. وسيكون لذلك أثر إيجابي على الاقتصاد لأن التجارب الدولية أثبتت أن اختراقاً إضافياً في استخدام "الحزمة العريضة" بواقع 20% ينتج نمواً نسبته 0.6% في الناتج المحلي المجل، في حين أن كل زيادة نسبته 10% في معدلات استعمال الهاتف الخليوي في الدول النامية تؤدي إلى زيادة نسبته 1.2% في الناتج المحلي المجل.

بإمكاننا أن نعدكم، أنه، مع انتهاء الخطة الخماسية، نكون قد أعدنا لبنان إلى مركز الصدارة في المنطقة، و نساهم في إعادة الشباب اللبناني إلى بلده. ولقد وضعنا لهذا الهدف خطة متوسطة الأمد تمتد على فترة السنوات الخمسة المقبلة، تتيح للبنان، إذا ما تم تطبيقها، العودة إلى مركز الصدارة الإقليمي الذي كان يحتله، معتمداً على سوق اتصالات تنافسية، عادلة ومزدهرة، تكون بحد ذاتها المحرك الأساسي لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

لقد حان الوقت لتبني وتنفيذ هذه الخطة اليوم قبل غداً. لدينا فرصة يجب ألا نفوتها مجدداً كما حصل في السنوات السابقة، وبات علينا أن ننتقل من مرحلة الدعم في البيانات المتتالية إلى مرحلة أخذ القرار والتنفيذ.

ترتكز الخطة التي أعدتها الهيئة على ثلاث محاور متوازية الأهمية والأولوية:

- المحور الأول: تحرير قطاع الهاتف الخليوي
- المحور الثاني: تحرير وتطوير خدمات الحزمة العريضة وتوزيعها
- المحور الثالث: ترخيص المشغل الوطني، أي "اتصالات لبنان"

المحور الأول، الهاتف الخليوي:

تعمل الهيئة على تحرير السوق وإدخال المنافسة إليه عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للخصخصة ووزارة الاتصالات، دفتر الشروط واقتُرحت آلية شفافة وتنافسية لخصخصة الخليوي تؤمّن أعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، ومشاركة واسعة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام بأسهم الشركات التي سوف يتم خصصتها.

والهيئة إذ تلتزم بالخصخصة، تؤكد أنه إذا ما قرّرت الحكومة خلال الأسابيع القادمة خصخصة الهاتف الخليوي، فستظهر نتائج الخصخصة بربيع عام 2009، بما ينعكس انخفاضاً جذرياً في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضخ استثمارات ضخمة في البلد. ونحن على أتمّ الثقة من تحقيق ذلك، إذ يؤمّن دفتر الشروط (الذي سبق وأعدناه) طيفاً واسعاً من المنافع للمستهلك والشركات والاقتصاد الوطني عموماً، من خلال زيادة استعمال خدمات الاتصالات، وتوسيع مروحة الخيارات، وخفض الأسعار، وتوفير تقنيات وخدمات جديدة، والوصول إلى مناطق مفتقرة إلى هذه الخدمات.

إضافة إلى الشركتين الفائزتين بالمزايدة العالمية، سيحصل المشغل الوطني، فور تشركته، على رخصة لتقديم خدمات الخليوي وقد بدأت الهيئة بإصدار الأنظمة التي ستؤمّن لشركة "اتصالات لبنان" فرصة للمنافسة، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) و خدمة نقل رقم الخليوي (Mobile Number Portability)

على ضوء معطيات السوق الجديدة، وإذا ما تبين للهيئة أن المنافسة بين ثلاث مشغلين لم تؤدي بالسرعة المطلوبة إلى تحسن جذري في التغطية والنوعية والأسعار، فسوف تدرس الهيئة إمكانية إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين (MNVO) ، إصدار تراخيص جديدة و منها تراخيص لاستعمال تقنيات منافسة للخليوي. و كما أن الهيئة تنوي إصدار تراخيص لمشغلين افتراضيين. ، وستتخذ الهيئة كافة الإجراءات اللازمة لضمان النتائج المرجوة.

المحور الثاني، "الحزمة العريضة (Broadband)":

تعمل الهيئة على 3 مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات الحزمة العريضة:

1. إعادة إصدار تراخيص مقدّمي خدمات الإنترنت (ISP) ومقدّمي خدمات نقل المعلومات (DSP) الحاليين، ولكن بصيغة جديدة، وفقاً للقانون 431، و قد تم ذلك في نيسان 2008، وتمكينها ومنحها ثباتاً وأماناً واستقراراً تشريعياً، لمساعدتها على زيادة استثماراتها، ونحن نفتخر بهذه الشركات اللبنانية، ونعوّل عليها كثيراً لانطلاق المرحلة الجديدة لتحرير القطاع.

2. إطلاق مزايده عالمية لتراخيص "الحزمة العريضة" الوطنية، (National Broadband Licenses) في أواخر عام 2008 لتشمل شبكة وطنية ومعايير اتصال دولية (International Gateway)، ومن شأن ذلك أن يؤمّن، على نحو تنافسي، شبكات حديثة وشبكات بيانات عالية السرعة. كما أن الترخيص لهذه الشركات سيجعلنا ننجز شيئاً مميزاً غير متوافر اليوم في لبنان.

3. فتح المجال أمام شركات جديدة لدخول السوق عبر نظام ترخيص مفتوح أمام الجميع دون قيود مما يمكن هذه الشركات من تقديم جميع خدمات النفاذ (باستثناء تلك التي تتوجب ترخيصاً خاصاً كالهاتف الثابت والخليوي والحزمة العريضة على المستوى الوطني) وبالتالي، منافسة مقدّمي الخدمات الحاليين بعدلٍ ومساواة. وسوف تبدأ الهيئة بمنح تراخيص النفاذ الجديدة خلال الفصل الرابع من العام الجاري.

المحور الثالث، "لبنان تيليكوم":

تحرص الهيئة على إنشاء شركة "لبنان تيليكوم"، وعلى تأمين كل شروط نجاحها من خلال الترخيص والأنظمة، ومن ذلك تأمين ترددات خاصة بها كي تقدّم خدمات الجيلين الثاني والثالث، إضافة إلى تخصيص نحو مليوني رقم للخدمات الخلوية، وإصدار الأنظمة التي ستسمح لشركة "اتصالات لبنان" بمنافسة المشغلين الآخرين بسرعة وفعالية، و من أهمها التجوال الوطني (National Roaming) و خدمة نقل رقم الخليوي (Mobile Number Portability).

هذا ما نحضّر له التزاماً منا تجاه شركة "لبنان تيليكوم"، ونحن على استعداد لنبحث مع إدارتها الجديدة تأمين فرص نجاحها في سوق تنافسية. وإن التسريع في عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة "اتصالات لبنان" سيؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة قيمة الشركة وإرساء أرضية ثابتة للعمل بين المشغلين في السوق، فضلاً عن زيادة المنافسة في سوقي الهاتف الثابت والخليوي و خدمات الحزمة العريضة و خدمات الاتصالات الأخرى.

ضيوفنا الكرام،
سيداتي سادتي،

لقد وضعت الهيئة هذه الخطة بعد أن أطلقت عملية استشارات عامة حولها في الأشهر الماضية. وهنا يهتمي أن أؤكد على شفافية وديمقراطية تعاطي الهيئة مع الأمور التنظيمية. فقد طرحنا للاستشارات العامة جميع قواعد التنظيم الأساسية، واستلمنا التعليقات عليها من الشركاء الرئيسيين في القطاع، وأخذناها بعين الاعتبار في الصياغة النهائية. نذكر من هذه الأنظمة على سبيل المثال لا الحصر،

و قد وضعت هذه الأنظمة مع الأخذ في الاعتبار " أفضل المعايير العالمية المتعلقة بتنظيم خدمة الاتصالات و إدارتها" (كما ورد في المادة الخامسة (2) من قانون الاتصالات).

يجب ألا ننسى أن الهيئة، بموازاة هذا العمل التنظيمي البحث، وبالإضافة إلى تحضير وتنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب القانون، كانت تقوم في الوقت ذاته ببناء المؤسسة، وقد سعينا ونسعى إلى بناء مؤسسة نموذجية تصلح مثلاً لهيئات منظمة لاحقة قريباً في قطاعات مختلفة، منها الكهرباء والطيران المدني وغيرها... وكمثال على الآليات التي وضعناها داخلياً، أود الإشارة إلى نظام إدارة أموال الهيئة الذي اعتبر نموذجاً لأعلى درجات الشفافية والمحاسبة والمساءلة من قبل وزارة المالية.

لقد نجحنا في تثبيت استقلاليتنا وإصدار توجيهات راسخة للتعامل مع شركائنا، بالرغم من الظروف السياسية والأمنية الصعبة، وذلك من خلال مبادرات عدّة اتخذناها، كما استفدنا من دعم دولي كبير، حيث استطعنا الحصول على تعهدات مالية من مانحين دوليين بعد موافقة مجلس الوزراء عليها.

ولا يفوتني هنا أن أعرب عن افتخاري واعتزازي بفريق عمل الهيئة، الذي انضم إلينا من داخل لبنان ومن خارجه، وبكل ما قام به هذا الفريق، وما يعمل عليه اليوم، وأنا على تمام العلم بالحمل الثقيل الملقى على عاتق هذا الفريق الصغير بعدده، الكبير بخبراته وإمكاناته وطاقاته.

وقد حرصت الهيئة، في الوقت نفسه، إلى جانب بناء تنظيميها المؤسساتي وتأكيد استقلاليتها، على التنسيق والتعاون مع المؤسسات والإدارات الحكومية المعنية بالقطاع، منها على سبيل المثال لا الحصر: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة الإعلام، وزارة المالية، الجمارك، النقل البحري، مديرية الطيران المدني... وغيرها. وقد شكلنا مع هذه الإدارات لجان تنسيق ومتابعة.

أما بالنسبة للتعاون والتنسيق مع وزارة الاتصالات، فقد كان جارياً على قدم وساق، تطبيقاً للقانون 431 القاضي بانتقال مهام الوزارة التنظيمية إلى الهيئة. وقد أعاد هذا القانون صياغة دور الدولة في قطاع الاتصالات من منظار جديد، بحيث تتولى الوزارة وضع السياسات العامة بناءً لدراسات تعدها الهيئة، وترفع تراخيص مقدّمي خدمات الاتصالات إلى مجلس الوزراء وفقاً لدقتر شروط تُعده الهيئة، لا سيما بالنسبة لخدمات الهاتف الخليوي والثابت والدولي. كما حفظ القانون للوزارة دوراً مهماً داعماً لعمل الهيئة ومراقباً لها، في ما يتعلق بالموافقة على ميزانيتها السنوية، ناهيك عن دورها التشريعي المهمّ لاسيما ما يرتبط منه بتحديد بدلات استعمال الترددات اللاسلكية.

وبالرغم من التقدّم النسبي الذي أحرزناه على هذا المسار، خصوصاً ما يتعلق منه بتسهيل عملية نقل المعلومات المتعلقة بمهام الهيئة (من إدارة الطيف وإصدار التراخيص ومنح أذونات الاستيراد)، إلا أنه لم يتيسر إنجاز كافة مراحل عملية الانتقال هذه.

لكننا سنمضي قدماً في هذا النهج، وسوف نعمل على نحو وثيق مع وزارة الاتصالات للإنتهاء من هذه المرحلة الانتقالية بشكل فعال وسريع لا يؤثر سلباً على أصحاب الحقوق في قطاع الاتصالات.

ضيوفنا الكرام،
سيداتي سادتي،

يسرّني اليوم أن أعلن أمامكم إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بـ"الهيئة المنظمة للاتصالات"، وهو www.tra.gov.lb بحلته الجديدة المطوّرة، من دون أن أطيل الكلام عن إنجازات الهيئة وخططها المستقبلية التي تتطلع إلى تحقيقها بخطى راسخة، فهي معلومات متوافرة تفصيلاً في التقرير السنوي والوثائق المرفقة به في ملفّ كامل سيوزّع على حضراتكم بالمناسبة.

إن كل ما حقّقناه حتى اليوم نعتبره مرحلة تأسيسية أرسينا فيها الأنظمة الضرورية التي تحكم آليات العمل في قطاع الاتصالات.

غير أن ما نطمح إليه هو أكثر بكثير من الواقع الحالي، لاسيما أن الإصلاحات الهيكلية الأساسية في القطاع لم تكتمل لغاية الآن، وهي تبقى أمراً جوهرياً لا بد من الوصول إليه، خاصة على مستوى إعادة هيكلة وزارة الاتصالات، ومن ضمنها إنشاء المديرية العامة للاتصالات، وإنشاء شركة "اتصالات لبنان" (Liban Telecom) وفقاً لقانون الاتصالات 431.

إننا نتعهّد المثابرة في جهودنا خلال المرحلة المقبلة، لخلق الإطار الذي يمكن لبنان من تحقيق وثبة نوعية، مستعيداً مركزه الرئيسي في سوق الاتصالات على المستوى الإقليمي. وفي هذا السياق، نحن ملتزمون إعادة هيكلة السوق وإصدار أفضل الأنظمة ووضعها قيد التنفيذ، هادفين في ذلك لإعادة لبنان إلى مركز الصدارة في تطوّر الخدمات الخلوية وخدمات "الحزمة العريضة" وتوسيع دائرة انتشارها خلال السنوات العشر المقبلة.

كما أننا، من خلال ذلك، واثقون من قدرتنا على جعل قطاع الاتصالات محرّكاً لخلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في لبنان، وإضافة إلى جعل القطاع حافزاً لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم الأعمال اللبناني.

نشكر حضوركم مجدّداً، ونعوّل على دعمكم المستمر ونأمل مشاركتكم الفاعلة لضمان عملية إصلاح ناجحة في لبنان ولتعزيز ديناميكية قطاع الاتصالات.

بوّدّي أن أكرّر لكم،
نعم، سنثابر في جهودنا لكي نكون على قدر المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا جميعاً،

نعم، بإمكاننا، إذا ما تضافرت الجهود، أن نقفز بلبنان ، قفزة واحدة، عشر سنوات إلى الأمام، أي عشرة سنوات في عشرة أشهر،
نعم، بإمكاننا أن نجعل من الاتصالات المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، تماماً كما نجحت في ذلك قبلنا بلدان عدة،
لدينا كل ما يلزم، الكفاءات، والطاقات، والإرادة، والأطر التشريعية، والقرار السياسي،
والأهم من كل ذلك، لدينا القيم، ولدينا الإيمان بقدرتنا على إنجاز خططنا الطموحة،
معاً، وبدأً بيد، سنعيد لبنان منارة للشرق ومركزاً للإبداع، كما عهدناه وكما نسعى إليه دائماً.
و شكراً لحسن إصغائكم.